TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/53/3
16 August 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والخمسون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠*

خلاصة

دعا مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها التنفيذية إلى أن تعمل، كل في إطار ولايته، على "تنظيم تقييمات قطاعية لبرنامج العمل [الخاص بأقل البلدان نمواً] على فترات منتظمة، كل في مجال اختصاصه، وإتاحة حصيلة هذه التقييمات عند القيام بالاستعراضات العالمية السنوية" (الفقرة ٩٧). وعليه، دأب مجلس التجارة والتنمية على استعراض أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالتنفيذ منذ اعتماد برنامج العمل في أيار/مايو ٢٠٠١. وتيسرت مداولات المجلس بفضل التقارير الدورية[١] التي أعدتها الأمانة بشأن الموضوع. وقد أُعد هذا التقرير الذي يسلط الضوء على الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في مجال التنفيذ على مدى السنوات الخمس الأخيرة لمساعدة المجلس في تناوله لهذا البند. كما أنه يزود الدول الأعضاء بمعلومات شاملة عن حجم عمل الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً ووتيرته. وتمهيداً لإجراء نقاش بنّاء بشأن سبيل المضي قُدماً، يبحث التقرير تحديات التقدم الاقتصادي وآفاقه في أقل البلدان نمواً والعبر المستخلصة من تجربة الأونكتاد في مجال التنفيذ على مدى السنوات الخمس الأخيرة.

* قُدِّمت هذه الوثيقة في التاريخ المشار إليه أعلاه نظراً للتأخر في تجهيزها.

(١) بحث مجلس التجارة والتنمية في دوراته السنوية الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في مجال التنفيذ لصالح أقل البلدان نمواً استناداً إلى تقارير الأمانة المتعلقة بالمعلومات الأساسية في صيغتها الواردة في الوثائق TD/B/48/16 وTD/B/49/6 وTD/B/50/3 وTD/B/52/3.

(A) GE.06-51384 200906 200906

المحتويات

الصفحة

أولاً - مقدمة..... ٣

ثانياً - البحوث وتحليل السياسات ٣

ثالثاً - التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد في أقل البلدان نمواً ٧

رابعاً - الاستنتاجات والتحديات والعبر المستخلصة في مجال السياسات..... ١٣

أولاً – مقدمة

١- اضطلع الأونكتاد بأنشطة واسعة النطاق لصالح أقل البلدان نمواً على الصُعد المؤسسية والحكومية الدولية والموضوعية والتقنية منذ اعتماد برنامج العمل الخاص بتلك البلدان (برنامج العمل) في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١. ووفقاً للفقرة ١١٣ من ذلك البرنامج، أدمج الأونكتاد العديد من الالتزامات الواردة فيه في برامج عمله وفي أعمال آليته الحكومية الدولية. وعالج مجلس التجارة والتنمية في دوراته العادية والتنفيذية مسائل بالغة الأهمية لتنمية أقل البلدان نمواً واستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في جميع المجالات التي تندرج ضمن ولاية الأونكتاد واختصاصه.

٢- وركز الأونكتاد في تنفيذه الموضوعي والتقني للالتزامات الواردة في برنامج العمل على البحوث وتحليل السياسات والتعاون التقني من أجل بناء القدرات. وركزت الأمانة في عملها في مجال البحوث وتحليل السياسات أساساً على المسائل المتصلة بالاقتصاد الكلي والقطاعية والمواضيعية التي تحظى باهتمام أقل البلدان نمواً، وأولت عناية خاصة لهدف الحد من الفقر وتنمية القدرات الإنتاجية ومسائل القابلية للتأثر؛ واستراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي تقترب من تجاوز وضع البلد الأقل نمواً؛ ومسألة الأثر الفعلي لنظام أقل البلدان نمواً، ولا سيما في مجال التمتع بامتيازات تفضيلية في ولوج الأسواق. ويتمثل الهدف الإجمالي لما يقوم به الأونكتاد من أنشطة في حقل البحوث وتحليل السياسات فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً في المساهمة في النقاش العالمي ذي الصلة وإيجاد توافق للآراء بشأن سبل ووسائل إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي بطريقة تعود عليها بالنفع.

٣- وهدفت أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات التي اضطلعت بها الأمانة، وبخاصة عبر تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، إلى تطوير قدرات تلك البلدان في مجال رسم السياسات بغرض تمكينها من استخدام قوى العولمة بطريقة تعود عليها بالفائدة. وتحقق هذا الأمر من خلال إسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية، وبخاصة في مجال المفاوضات التجارية وتشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع وعصرنة الجمارك وكفاءة النقل البحري (المعلومات المتعلقة بالشحن) وإدارة الديون.

ثانياً – البحوث وتحليل السياسات

التقارير المتعلقة بأقل البلدان نمواً

٤- عكس التقريران المتعلقان بأقل البلدان نمواً لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ جزءاً كبيراً من العمل الذي أنجزه الأونكتاد في مجال البحث والتحليل بشأن تلك الفئة من البلدان منذ اعتماد برنامج العمل. فقد ألقيا الضوء على بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالتنمية. ووضع تقرير عام ٢٠٠٢، وعنوانه *"الإفلات من مصيدة الفقر"*، مجموعة بيانات بشأن الفقر في أقل البلدان نمواً جمعت بين بيانات المحاسبة الوطنية وإحصاءات الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية، وبحث طبيعة الفقر في تلك البلدان وديناميكياته وخصائصه لتحليل العلاقة المعقدة القائمة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر وأثر التجارة الدولية على هذه

العلاقة. وقدم تشخيصاً مسهباً للفقر في أقل البلدان نمواً مشيراً على وجه الخصوص إلى الصلة القائمة بين الاعتماد على السلع الأساسية والفقر. واستُخدِمت نتائج هذا التحليل في التقرير لمناقشة استراتيجيات الحد من الفقر.

٥- ووسع تقرير عام ٢٠٠٤ المتعلق بأقل البلدان نمواً نطاق العمل المنجز فيما يتعلق بتقرير عام ٢٠٠٢ وذلك ببحث الصلة بين التجارة الدولية والحد من الفقر ومناقشة أفضل السياسات الوطنية والدولية لتحقيق الهدف المتمثل في الحد من الفقر عن طريق تنمية التجارة. وبحث التقرير مدى انتشار الفقر وتجذره في أقل البلدان نمواً. وتوصل إلى أن نصف سكان هذه البلدان يعيشون على أقل من دولار في اليوم و٨٠ في المائة منهم على أقل من دولارين في اليوم، وأشار إلى أن عدد من يعيشون على أقل من دولار في اليوم في هذه البلدان قد يعرف ارتفاعاً هائلاً بحلول عام ٢٠١٥. وسيعجز معظم هذه البلدان بالتالي عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتوصل التقرير، على سبيل المثال، إلى أنه لا يُتوقع أن يحقق هدف التنمية المتمثل في تقليص وفيات من تقل أعمارهم عن خمس سنوات بنسبة الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ سوى ١١ بلداً من البلدان الـ ٤٩ التي أمكن الحصول على بيانات بشأنها.

٦- وكانت الاستنتاجات الرئيسية المتصلة بالسياسات التي تمخض عنها العمل التحليلي المشار إليه أعلاه كما يلي: `١` لا يزال تحدي الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً هائلاً ولا بد من بذل جهود خاصة كي يتسنى معالجة مشكلتي تجذر التخلف والفقر واستمرارهما؛ `٢` ليست أغلبية السياسات الوطنية والدولية الراهنة وسائل كافية لمواجهة التحدي الذي يطرحه تحقيق التنمية الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً؛ `٣` يمكن إيجاد بدائل على صعيد السياسات لجعل التجارة الدولية محركاً أكثر فعالية للتنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. ويؤيد تقرير عام ٢٠٠٤ اتباع نهج من ثلاث مستويات في التعامل مع هذه العلاقة. أولاً، يستوجب الحد من الفقر تنمية متوازنة قائمة على نمو الإنتاج الزراعي وعملية تصنيع وتنويع تشكل الصادرات قاطرتها والتكنولوجيا المحتاجة لليد العاملة بكثافة أساسها وتطوير الخدمات الدولية. ثانياً، يعد إجراء بعض الإصلاحات في البيئة الاقتصادية الدولية لأقل البلدان نمواً أمراً لا غنى عنه لتنمية صادراتها. وتشمل هذه الإصلاحات الإلغاء التدريجي لتدابير دعم القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة واتخاذ مبادرات لضمان قدر أكبر من الشفافية الدولية في استخدام عائدات استغلال المعادن في أقل البلدان نمواً وتدابير تحظى بالدعم الدولي للحد من قابلية تلك البلدان للتأثر بتقلبات الأسعار الدولية وتدابير لتحسين نوعية المساعدة الإنمائية. ثالثاً، يشدد التقرير على ضرورة التعجيل في توفير الدعم المالي والتقني لتطوير القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

٧- كما أن أعمال البحث والتحليل التي اضطلع بها الأونكتاد بشأن مسائل أقل البلدان نمواً تناولت الأثر الفعلي لوضع البلد الأقل نمواً؛ وتضاؤل الأفضليات المتاحة لولوج الأسواق؛ وقابلية البلدان التي تقترب من تجاوز وضع البلد الأقل نمواً للتأثر واحتياجاتها.

الأثر الفعلي لوضع البلد الأقل نمواً

٨- بحثت دراسة بعنوان *"وضع البلد الأقل نمواً: المزايا الفعلية وآفاق التخرج"* الأثر الفعلي لنظام أقل البلدان نمواً وتدابير الدعم الدولي المقدم لهذه البلدان. وسلط هذا العمل الضوء على أهمية الاستفادة على نحو أفضل من وضع البلد الأقل نمواً وركز على الحالة الخاصة للبلدان القريبة من تجاوز وضع البلد الأقل نمواً والتي تحرص على

تحديد درجة ما قد تحتاج إليه من الدعم الخاص أو المعاملة الخاصة بعد أن تفقد تلك الصفة. وقد قُدمت لأعمال لجنة السياسات الإنمائية مساهمات موضوعية مهمة في هذا الشأن شملت توفير بيانات تتعلق بالمفاهيم والمنهجيات والإحصاءات لعملية عام ٢٠٠٥ لتنقيح المعايير المتعلقة بوضع البلد الأقل نمواً والنظر في تجاوز كل من الرأس الأخضر وساموا وملديف لذلك الوضع.

ولوج الأسواق وتضاؤل الامتيازات التفضيلية

٩- أُعدت دراسة بعنوان *"الأثر المتوقع من آخر المبادرات لصالح أقل البلدان نمواً في مجال دخول الأسواق دخولاً تفضيلياً"* تلبيةً لطلب قدمه مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والأربعين. واستعرضت الدراسة المبادرات الرئيسية المتخذة في مجال ولوج الأسواق لصالح أقل البلدان نمواً من قبل بلدان المفاوضات الرباعية وهي (الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان). وسلطت الدراسة الضوء على تدنّي مستوى استفادة أقل البلدان نمواً من الأفضليات الممنوحة لها في مجال ولوج الأسواق وعلى المزايا التي قد تتأتى من تحسين مدى الاستفادة من هذه الأفضليات. كما ناقشت بعض العوائق الرئيسية التي ينبغي التغلب عليها أو إزالتها حتى يتسنى تعزيز فعالية تلك الأفضليات. وحددت الدراسة كمعوقات للاستفادة من أفضليات الوصول إلى الأسواق صعوبة التنبؤ بهذه الأفضليات. وتشدد قواعد المنشأ والحواجز غير التعريفية أمام التجارة واستمرار إعانات الدولة للقطاع الزراعي في البلدان المتقدمة ومواطن الضعف في قدرات التوريد لدى معظم أقل البلدان نمواً. ونُشرت دراسة بعنوان *"سبل وصول أقل البلدان نمواً مع إعفائها من الرسوم والحصص المخصصة: أدلة إضافية تتعلق بوضع النماذج المحوسبة للتوازن العام"* وذلك كجزء من سلسلة الأونكتاد بشأن قضايا السياسات العامة في التجارة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، وضع الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في إطار مشروع مولته حكومة المملكة المتحدة، نموذجاً للتوازن الجزئي، ألا وهو "نموذج محاكاة السياسة التجارية الزراعية" (نموذج عام ٢٠٠٢). وتوفر هذه الدراسات والنموذج إسهامات نوعية وكمية مفصلة حظيت باهتمام خاص من أقل البلدان نمواً في سياق مشاركتها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.

١٠- واستجابةً لطلب آخر قدمه مجلس التجارة والتنمية[٢]، أعدت الأمانة دراسة أخرى بعنوان *"تآكل الأفضليات التي تستفيد منها أقل البلدان نمواً: تقييم الآثار وخيارات التخفيف منها"*. وبحثت هذه الدراسة في قيمة الأفضليات التجارية ومدى تآكلها كنتيجة لخفض التعريفات الجمركية فيما يتعلق بالدول الأَوْلى بالرعاية. وسلطت الضوء على البلدان والمنتجات التي استفادت إلى أقصى حد من آخر المبادرات التي اتخذها لصالح أقل البلدان نمواً كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في مجال ولوج الأسواق على أساس تفضيلي. وبينما أبرزت الدراسة تنامي دور التجارة الدولية في قطاع الخدمات وتراجع الاعتماد في عدد من أقل البلدان نمواً على ولوج السلع للأسواق على أساس تفضيلي، أشارت إلى أن نحو ٢٠ سلعة أساسية أولية ذات أهمية

---

(٢) طلب مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين، في استنتاجاته المتفق عليها ٤٧٦(د-٥٠) (٢٠٠٣)، من الأونكتاد أن يجري "دراسات تحليلية لنتائج التراجع المحتمل للأفضليات التجارية بسبب الاستمرار في تحرير التجارة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وأن يوصي، حسب الاقتضاء، باتخاذ التدابير لمساعدة أقل البلدان نمواً في تخفيف النتائج السلبية".

بالغة لتلك البلدان (إذ تشكل ٥٩,٥ في المائة من مجموع صادراتها من السلع والخدمات) قد صُدرت إلى الأسواق الـثلاثة الكبرى المعنية دون أي معاملة تفضيلية، أي على أساس الإعفاء من الرسوم الذي تتمتع به الدول الأَوْلى بالـرعاية (أو فـيما يتعلق ببعض هذه المنتجات، بتعريفة منخفضة جداً على أساس التمتع بوضع الدولة الأَوْلى بالرعاية). ومن جهة أخرى، صُدر من أقل البلدان نمواً إلى نفس الأسواق نحو ١٨ منتجاً، من السمك الطازج حتى قطـع غيار السيارات، استفاد من هوامش تفضيلية مهمة. وأتى في عام ٢٠٠٣ نحو نصف مجموع صادرات أقل الـبلدان نمواً من السلع التي حظيت بمعاملة تفضيلية في ولوجها للأسواق من ١١ بلداً واندرجت في ١٧ فئة من المنتجات. كما أن الدراسة استكشفت التدابير الممكنة لتخفيف الآثار الوخيمة لتآكل الأفضليات، ومنها تدابير من قبـيل توطيد الأفضليات القائمة ومنح تعويض مالي للبلدان الأشد تضرراً من تآكل الأفضليات وتعزيز القدرات الإنتاجية.

١١- وأُجرى المجلس مداولات بشأن فحوى الدراسة وما تضمنته من توصيات. ورغم ما حصل من اختلافات في وجهـات النظر والآراء بين الدول الأعضاء، اعترف المجلس "أن بعض أقل البلدان نمواً يمكن أن تتضرر بتآكل الأفضليات الخاصة ببعض المنتجات ذات الأهمية التصديرية لها [ودعا] إلى تعزيز تدابير الدعم الدولي لتمكين تلك البلدان من تحسين قدراتها الإنتاجية وتنويع اقتصاداتها لتشمل أنشطة لا تعتمد على تلك الأفضليات وتحسين مدى استفادتها من الأفضليات الممنوحة لها في مجال ولوج الأسواق". وأورد المجلس أيضاً أن "تدابير الدعم الدولي هذه يمكن توجيهها نحو معالجة أي أثر وخيم يقع على أقل البلدان نمواً جراء زيادة تحرير التجارة المتعددة الأطراف". وقد نوقشت المسألة في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ وشكلت أحد العناصر المهمة المكونة لبرنامج الدوحة للتنمية.

أقل البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة نمواً، وأقل البلدان الأفريقية نمواً

١٢- يضـطلع الأونكتاد بدور نشيط في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة في سبيل تنمية البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. ورغم أن الولايتين المسندتين للأونكتاد فيما يتعلق بهاتين الفئتين تختلفان عـن ولاية دعم تنفيذ برنامج عمل بروكسل الخاص بأقل البلدان نمواً، فإن جزءاً هاماً من عمل الأونكتاد لصالح الـبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة قد أفاد أيضاً أقل البلدان نمواً المنتمية لهاتين الفئتين. ويشمل هذا العمل الذي لـه صلة ببرنامج العمل، ضمن أمور أخرى، تقديم المساعدة التقنية الخاصة لأقل البلدان نمواً من البلدان النامية غير الساحلية الواقعة في أفريقيا وآسيا ولأقل البلدان نمواً من الدول النامية الجزرية الصغيرة الموجودة على عتبة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والتي التمست المساعدة لضمان "انتقال سلس" عندما تفقد في نهاية المطاف وضع البلد الأقل نمواً.

١٣- ووسـعت الأمانـة نطـاق ما قامت به مما يهم عدداً من أقل البلدان نمواً من بحوث وتحليل للسياسات بتقريرها لعام ٢٠٠٤ المتعلق بأفريقيا والمعنون *"القدرة على تحمل الديون: واحة أم سراب؟"* وقد بحث هذا التقرير طبيعة وحجم المديونية الخارجية للبلدان الأفريقية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية. وأوصى بشطب كامل لديون أفقر البلدان في القارة أو بتطبيق معايير بديلة فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون توفر حلولاً دائمة لعبء الديون على هذه البلدان. كما لفت التقرير الانتباه إلى أن مشاكل القارة مع الديون واحتياجاتها من الموارد أمران لا يمكن فصـلهما عـن عجز العديد من البلدان الأفريقية عن تحقيق تراكم رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي. وفي هذا

السياق، شكل القرار الذي اتخذته مجموعة الـ ٨ مؤخراً بإلغاء كامل دين أفقر البلدان من المؤسسات المتعددة الأطراف خطوةً في الاتجاه الصحيح. وجدَّد تقرير عام ٢٠٠٤ المتعلق بأفريقيا أيضاً تأكيد ضرورة مضاعفة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية للقارة، وهي دعوة ردد صداها التقريران الصادران مؤخراً عن مشروع الأمم المتحدة للألفية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. كما أن عزم الاتحاد الأوروبي مضاعفة حجم مساعدته الإنمائية الرسمية للبلدان الفقيرة يتماشى وتوصيات الأونكتاد.

ثالثاً – التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد في أقل البلدان نمواً

١٤- منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، اضطُلِع بأنشطة مهمة للتعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً. وانصب اهتمام خاص في تصميم هذه الأنشطة وتنفيذها على المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية. وجرى معظم هذا العمل في ما يتصل برسم السياسات في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع وإدارة الديون.

التجارة والمجالات المتصلة بها

١٥- اضطلعت الأمانة بدور أساسي في مجال المساعدة التقنية الداعمة لتنفيذ الالتزام ٥ في برنامج العمل المتعلق بتطوير التجارة. ويشمل هذا الأمر على وجه الخصوص `١` العمل وفق الإطار المتكامل؛ `٢` دعم تنويع السلع الأساسية؛ `٣` المساعدة في مجالات الدبلوماسية التجارية، والمفاوضات التجارية، وسياسات التنافس، والتجارة والبيئة؛ و`٤` العمل في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية لصالح أفريقيا ونخبة من أقل البلدان نمواً.

١٦- الإطار المتكامل مبادرة تشترك فيها وكالات وجهات مانحة متعددة شكلت أداة مهمة لتنسيق تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والرامية إلى بناء القدرات المؤسسية في أقل البلدان نمواً. وفي الوقت الراهن، يستفيد من الإطار ٢٨ بلداً[٣]. واكتملت الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في ١٣ بلداً، وعُقدت حلقات عمل لإقرارها في ١٤ بلداً. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات متعلقة بالتنفيذ مع الجهات المانحة في ست من أقل البلدان نمواً هي (بوروندي والسنغال وكمبوديا ومدغشقر وموريتانيا ونيبال). وتجري الدراسات التشخيصية حالياً في ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً. وشملت مشاركة الأونكتاد في إجراء تلك الدراسات في البلدان التالية مساهمات موضوعية هامة في مجالي الاستثمار وتيسير التجارة: بنن وتشاد وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا. كما ساهم الأونكتاد، بدعم مالي من حكومة فنلندا، في إرساء الدعائم المحلية لامتلاك زمام أمر عملية الإطار المتكامل من خلال المشاركة النشيطة على الصعيد المحلي في التحضيرات الوطنية، وبخاصة من خلال عملية الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. وشمل هذا الأمر حلقة عمل إقليمية مهدت لإجراء الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري نظمها الأونكتاد في كيغالي (رواندا) في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أعقبها تزايد في طلب دعم عملية التمهيد الخاصة بكل بلد للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري.

---

(٣) إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا وكمبوديا وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وملديف وموريتانيا وموزامبيق ونيبال والنيجر واليمن.

١٧- وتم لاحقاً تنظيم حلقتي عمل وطنيتين تمهيداً للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في سيراليون والنيجر بالتعاون الوثيق مع وكالات أخرى مشاركة في الإطار المتكامل ومراكز الاتصال الوطنية الخاصة بالإطار المتكامل. وقد أفضت هاتان الحلقتان اللتان تكللتا بنجاح باهر إلى إجراء مناقشات مفيدة بشأن الصلة بين التجارة والفقر وبشأن إدماج السياسات التجارية في استراتيجيات التنمية. وقُدِّمت أثناء حلقتي العمل دراسات حالات توضح تجربة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً في تنفيذ الإطار المتكامل. وتطلب بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً بدأت عملية الإطار المتكامل دعماً مماثلاً. وساعدت الأمانة وزارة التجارة في مالي في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة لجمع حكومة مالي بشركائها في التنمية ضمن الإطار المتكامل.

١٨- وأعدت الأمانة كذلك في عام ٢٠٠٥، بدعم مالي من حكومتي فنلندا والمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليلاً خاصاً بالإطار المتكامل (UNCTAD/LDC/2005/2). وقد ثبتت فائدة هذا الدليل للبلدان المستفيدة من الإطار المتكامل وللجهات المعنية صاحبة المصلحة في عملية الإطار. وهو متاح بالإنكليزية والفرنسية (وستتاح نسخة باللغة البرتغالية عما قريب) وتم توزيعه على جميع الشركاء في الإطار المتكامل.

١٩- وجرت أيضاً أنشطة تهدف إلى تطوير وتنويع القدرات الإنتاجية في مجال السلع الأساسية الأولية في أقل البلدان نمواً وفي ميدان تعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالسلع الأساسية (ولا سيما في قطاع النفط والغاز) وتحسين النوعية والقدرة التنافسية لصادرات السلع الأساسية من هذه البلدان. وشمل هذا الأمر أنشطة لبناء القدرات ترمي إلى تعزيز التنويع الأفقي والرأسي والجغرافي للإنتاج والتجارة. ودعمت هذه الأنشطة قدرات راسمي السياسات على تعزيز الروابط الإيجابية بين قطاع السلع الأساسية وباقي الاقتصاد وحسَّنت قدرة المشاريع التجارية المعنية على إدراك آثار قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف في الاستراتيجيات التجارية. وعاد مشروع يهدف إلى تحسين قدرة قطاع إنتاج القطن على الاستمرار ودر الدخل في غرب ووسط أفريقيا بالفائدة على منتجي القطن ومُصدريه في كل من بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو والكاميرون وكوت ديفوار ومالي. وفضلاً عن تحسين الإنتاج والعمل على الحد من الفقر في البلدان المعنية، يسَّر المشروع أيضاً رسم السياسات فيما يخص التفاعل بين إنتاج القطن وحماية البيئة. كما أن الأمانة، وبالتعاون الوثيق مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، وضعت مشروعاً بشأن "ضمان الجودة وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات من الفواكه الاستوائية في أقل البلدان نمواً بأفريقيا". ويتمثل هدفه في تحسين بنية صادرات هذه البلدان عن طريق تنويع إنتاجها من الفواكه الاستوائية أو الأخذ بإنتاجها، وذلك أساساً بتحسين الصادرات من تلك الفواكه نوعاً وكماً. ومن المتوقع أن يساعد المشروع أقل البلدان الأفريقية نمواً، من خلال التنويع الأفقي والرأسي، وأن يستفيد من فرص التجارة الهامة في مجال الفواكه الاستوائية، وذلك على وجه الخصوص ببناء القدرات المحلية على استيفاء المعايير الدولية في ميداني التجهيز والتغليف عن طريق وسائل منها إقامة مراكز للعرض. والجهود جارية في الوقت الراهن لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

٢٠- وفي مجال الدبلوماسية والمفاوضات التجارية، استفاد عدد من أقل البلدان نمواً من مساعدة الأونكتاد فيما يتعلق بمواضيع أو مسائل من قبيل: برنامج عمل الدوحة؛ والمفاوضات التجارية فيما بين البلدان النامية وبين بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي؛ والأفضليات التجارية (نظام الأفضليات المعمم والأفضليات الأخرى)؛ والمفاوضات بشأن تجارة الخدمات؛ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتسوية المنازعات. وقد

استفادت عشر من أقل البلدان نمواً[٤] من أنشطة الأونكتاد لبناء القدرات في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية[٥]. وشملت هذه الأنشطة تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية في تقييمها لآثار "حزمة تموز/يوليه" (٢٠٠٥) لمنظمة التجارة العالمية والإعداد للمفاوضات المفصلة المتوقعة. وقُدِّمت المساعدة إلى إثيوبيا وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر والسودان واليمن في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وشملت هذه المساعدة الدعم الاستشاري في المسائل الموضوعية والإجرائية، بطرق منها تمارين المحاكاة تمهيداً لاجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتدريب المسؤولين في القضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية (يشمل ذلك تنظيم دورات تدريبية مكثفة في جنيف وفي العواصم لأعضاء أفرقة التفاوض فيما يتعلق بكيفية التعامل مع اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالانضمام)؛ وتوريد معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتوفير الخبراء الاستشاريين لمساعدة أفرقة التفاوض الوطنية في مجالات محددة. واستفادت أقل البلدان نمواً أيضاً من الدعم المركز على التجارة في الخدمات. وقد شمل ذلك العمل المتعلق بالاتجاهات السائدة في ميدان التجارة في الخدمات؛ والتدابير الوقائية الطارئة والإعانات؛ والنقاش الدولي الجاري بشأن المفاوضات الجارية في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بشأن الطريقة الرابعة لتوريد الخدمات (التنقلات المؤقتة للأشخاص الطبيعيين الذين يقدمون الخدمات).

٢١- وقُدِّمت مساعدة إضافية لكل من بنن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغينيا وكمبوديا ومالي من خلال دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل وعن طريق التعلم عن بعد فيما يتعلق بمواضيع من قبيل الزراعة (بما في ذلك الدعم المحلي للزراعة في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة)، والتجارة في الخدمات، و"حزمة تموز/يوليه". كما أن أدوات الأونكتاد لوضع النماذج مثل نظام التحاليل والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل، ونموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية مفيدة لأقل البلدان نمواً. ويمكن استخدام نموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية في تقييم الأثر الاقتصادي للتغيرات في السياسات التجارية الزراعية. ويضم بيانات تجارية مفصلة عن ٤٣ بلداً من البلدان الخمسين الأقل نمواً. وأجريت دراسات مختلفة تحلل أثر مختلف مقترحات منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، استفاد ١٧ بلداً[٦] من أقل البلدان نمواً من ذلك النموذج: وتم تدريب المسؤولين والخبراء التجاريين من هذه البلدان على كيفية استخدامه. وتوخت هذه الأنشطة (أ) إبراز القضايا الرئيسية المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية والتي تحظى باهتمام البلدان المعنية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ب) مساعدة البلدان في فهم طرائق المفاوضات وإطارها الزمني؛ (ج) مساعدة اللجان الوطنية في المسائل المتصلة بمنظمة التجارة العالمية بغية إعانتها في وضع خطط العمل المناسبة لمواجهة التحديات التي تطرحها الآجال النهائية لإتمام المفاوضات؛ و(د) إطلاع المشاركين على أساليب التفاوض مثل "نهج الطلب/العرض" الذي اعتمده مجلس الخدمات في المفاوضات المتعلقة بهذا القطاع. وقد أتاحت حلقات العمل فرصة

---

(٤) أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا والسنغال ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق.

(٥) يشترك في تنفيذ البرنامج مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

(٦) إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبنن وبوتان وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر وزامبيا وساموا والسنغال والسودان وفانواتو وكمبوديا وملاوي ونيبال واليمن.

للمشاركين لفهم قضايا التفاوض ومكّنت اللجان الوطنية من وضع جداولها الزمنية فيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة. وفي حلقة عمل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تمكن المشاركون من تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات وتحديد المصالح الوطنية والإقليمية في ضوء مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وصياغة مواقف تفاوضية مشتركة. ويعد هيكل حلقات العمل الوطنية والإقليمية هذه مناسباً جداً للأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً وغيرها من مجموعات البلدان الخاصة التي تسعى إلى تحسين مشاركتها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٢٢- وأتاحت اجتماعات وزراء أقل البلدان نمواً للمسؤولين عن التجارة فرصاً قيِّمة لصياغة رؤية وموقف مشتركين بشأن القضايا المتصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. ومنذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، عُقِدت ثلاثة اجتماعات من هذا النوع: في زنجبار (جمهورية تترانيا المتحدة) في عام ٢٠٠١؛ وفي داكا (بنغلاديش) في عام ٢٠٠٣؛ وفي لوساكا (زامبيا) في عام ٢٠٠٥، وذلك قبل الدورات الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي لمؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري. وقدم الأونكتاد دعماً موضوعياً وتقنياً هائلاً لهذه الاجتماعات التي عقدها وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك دراسات أساسية عن القضايا الرئيسية التي تحظى باهتمام تلك البلدان في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وقد يسرت هذه الدراسات مداولات الوزراء وكبار المسؤولين وذلك بإبرازها لشواغلهم واهتماماتهم فيما يتعلق بالتنمية وصياغتها لمواقف تفاوضية منسجمة. كما أن الأونكتاد قدم الدعم الموضوعي للاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية الذي عُقِد في أسونسيون (باراغواي) في آب/أغسطس ٢٠٠٥ تمهيداً للدورة السادسة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ.

٢٣- ونفذ الأونكتاد برنامجاً لبناء القدرات بشأن قوانين وسياسات المنافسة تمت صياغته وفق احتياجات أقل البلدان نمواً. وكان من بين البلدان المستفيدة أنغولا وبنن وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا والسودان وغينيا ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتجارة والبيئة، اشترك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد برنامج لبناء القدرات يعالج أيضاً احتياجات أقل البلدان نمواً. وسيجري تنفيذه في إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية (فرقة العمل المعنية ببناء القدرات). وسيضم هذا البرنامج المصمم لصالح أقل البلدان نمواً عدة عناصر إقليمية (منها حوارات إقليمية بشأن السياسات) وسيشمل أيضا حلقات عمل تدريبية ومشاريع بحوث خاصة بكل بلد. وعُقدت حلقة عمل لفرقة العمل المعنية ببناء القدرات في بروكسل (٢١-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢) لمناقشة الخيارات المتاحة في مجال السياسات لتعزيز فرص إنتاج المواد الزراعية العضوية وتسويقها. وشاركت في حلقة العمل سبعة من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا وأوغندا وزامبيا والسنغال وكمبوديا وموزامبيق وهايتي).

٢٤- وانتهت المرحلة الأولى من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وكان من بين البلدان المستفيدة من هذه المرحلة أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تترانيا المتحدة. ويشير تقييم البرنامج بوضوح إلى أنه نجح في تحقيق أهدافه. ودل على نجاحه إنشاء أو تفعيل: `١` اللجان المشتركة بين الإدارات التي تعمل كهيئات استشارية وطنية معنية بالقضايا المتصلة بالسياسات التجارية ومفاوضات منظمة

التجارة العالمية؛ `٢` المراكز المرجعية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك في الاتحاد الأفريقي، لتيسير حصول المسؤولين والأوساط التجارية والأكاديمية على المعلومات المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف؛ `٣` نقاط وطنية للاستفسار؛ `٤` استراتيجيات للتصدير خاصة بالقطاعات ذات الأولوية. وانطلقت المرحلة الثانية من البرنامج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ومدتها أربع سنوات (حتى عام ٢٠٠٦)، وستستفيد منها ثمانية بلدان ستة منها من أقل البلدان نمواً وهي: زامبيا والسنغال ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق. وتركز هذه المرحلة على بناء القدرات في المجالات التالية: المفاوضات التجارية؛ وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وآثارها فيما يتعلق بصياغة السياسات التجارية؛ والوعي الوطني بالمسائل المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف؛ والقدرات الإنتاجية؛ ومعرفة المشاريع التجارية المصدرة والمستعدة للتصدير بالأسواق.

الهياكل الأساسية للخدمات الخاصة بالتنمية والكفاءة التجارية

٢٥- واصل الأونكتاد أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجال تيسير التجارة لفائدة عدد من أقل البلدان نمواً. وانصب الاهتمام بصفة خاصة على عصرنة الجمارك (النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية) (ASYCUDA) وتحسين نظم العبور والنقل (نظام المعلومات المسبقة عن البضائع) وتنمية الموارد البشرية. وشملت الأنشطة التي تمت مؤخراً في مجال عصرنة الجمارك الانتقال إلى مرحلة اعتماد النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA++). وبعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، انطلقت مشاريع جديدة لإقامة هذا النظام في كل من أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر وزامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر. ومولت معظم هذه المشاريع الحكوماتُ الوطنية من ميزانياتها الوطنية باستثناء مشروع الرأس الأخضر الذي تلقى التمويل من لكسمبرغ ومشروع النيجر الذي تلقى أموالاً من البنك الدولي. والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية نظام محوسب لإدارة الجمارك يغطي كامل عملية التخليص من (وقبل) وصول البضائع إلى الإفراج عنها في نهاية المطاف بعد أداء الرسوم والضرائب. ويساعد النظام في إدارة جميع الإجراءات (التصدير والاستيراد) وأنظمة الجمارك، بما في ذلك عبور البضائع وإيداعها في المستودعات. ويوفر للتجار نموذجاً ييسر التصاريح الجمركية وتبادل البيانات الإلكترونية بين السلطات الجمركية وأطراف ثالثة معتمدة مثل المصارف والتجار ووكالات حكومية أخرى.

٢٦- وفي مجال تيسير النقل العابر، ساهم الأونكتاد في تنفيذ أقل البلدان نمواً على أرض الواقع لطرائق تيسير التجارة والنقل من خلال نظام المعلومات المسبقة عن البضائع. ويتعقب هذا النظام البضائع ومعدات نقلها بجميع الوسائط ويوفر معلومات وإحصاءات موثوق بها وحديثة عن تدفقات النقل العابر. ويعمل النظام في أوغندا وتترانيا وزامبيا حيث يحقق ادخارات في رسوم استئجار عربات الشحن وعائدات إضافية للسكك الحديدية الإقليمية كنتيجة لزيادة قدرة النقل.

٢٧- وطور برنامج التدريب على التجارة الذي تهدف أنشطته إلى تعزيز القدرات التدريبية في ميدان التجارة الدولية عدة مجموعات من أنشطة التدريب لفائدة الأونكتاد. ويغطي هذا البرنامج الذي أفاد عدداً من أقل البلدان نمواً المواضيع التالية: النقل المتعدد الوسائط والمسائل اللوجستية؛ وقوانين وسياسات المنافسة؛ والتجارة والبيئة؛ واستقطاب الاستثمارات وتشجيعها. وتشمل المواد التدريبية الخاصة بهذه الأنشطة وبدورات التعلم عن بُعد: أدلة المشاركين وأدلة المستعملين وأقراصاً مدمجة تتضمن عروضاً متعددة الوسائط وأشرطة الفيديو ودراسات حالات

مكيَّفة وفق الأوضاع المحلية. وقد دُرب ثلاثون مسؤولاً رفيع المستوى (١٠ من بنن و١٠ من بوركينا فاسو و١٠ من مالي) في مجال قوانين وسياسات المنافسة عن طريق التعلم عن بُعد، ويعمل عدد منهم بدورهم كمدربين منذ عام ٢٠٠١. ويزوَّد المدرَّبون بقرص مدمج ودليل للمستعملين ودليل للمشاركين وأشرطة فيديو وخطة عمل شاملة. وقُدم دعم إضافي في أقل البلدان نمواً للمؤسسات الداعمة للتجارة في مجالات من قبيل التجارة الإلكترونية واستخدام الإنترنت لتحقيق الكفاءة التجارية. وأُسديت المشورة فيما يتعلق بالسياسات في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية أيضاً للحكومات ومجموعات التكامل الإقليمي.

الاستثمار وتنمية المشاريع

٢٨- في مجال الاستثمار، استفاد عدد من أقل البلدان نمواً من أنشطة الأونكتاد في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات. وقد ساهمت هذه الأنشطة في إيجاد بيئة وطنية مواتية للاستثمار وتحسين أنظمته وأطره التنظيمية وتشجيع الإقبال على تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص وبناء القدرات في مجالي المؤسسات والموارد البشرية. ويتمثل هدف هذه الأنشطة في أقل البلدان نمواً في مساعدة البلدان المستفيدة منها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبناء قطاع للمؤسسات التجارية يتسم بالحيوية والتنافس. وتمثلت الأنشطة الرئيسية في عمليات استعراض سياسات الاستثمار والمشاريع الرامية إلى تعزيز الحكامة الرشيدة في مجال الاستثمار ووضع أدلة خاصة بالاستثمار والعمل من أجل تشجيع حوار أفضل بين القطاعين العام والخاص وتقديم الدعم لإنشاء مجالس استشارية تعنى بالاستثمار على الصعيد الوطني وتشجيع تنمية المشاريع (من خلال برنامج تنظيم المشاريع).

٢٩- وساعدت عملية استعراض سياسات الاستثمار عدداً من أقل البلدان نمواً في تحسين إطار سياساتها في مجال الاستثمار، وذلك على وجه الخصوص بالتأقلم مع البيئة الدولية المتغيرة. وساعدت العملية البلدان المستفيدة منها في تحديد أوجه القصور في مؤسساتها وسياساتها. وقد جرت عمليات استعراض سياسات الاستثمار فيما يلي من أقل البلدان نمواً: إثيوبيا وأوغندا وبنن وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وليسوتو وموريتانيا ونيبال. وفي عام ٢٠٠٢، بدأ الأونكتاد، بدعم مالي من الحكومة السويدية، مشروعاً يهدف إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تعزيز الحكامة الرشيدة في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره. وتوخى المشروع أيضاً تبسيط إجراءات الاستثمار والمساعدة في اعتماد نظم شفافة لإدارة الاستثمارات تهتم بالعملاء لتشجيع المشاريع التجارية الوطنية والأجنبية على الاستثمار. وشملت المرحلة التجريبية خمسة من أقل البلدان نمواً هي: إثيوبيا وجمهورية تترانيا المتحدة وليسوتو ومالي وملديف. وعلاوة على ذلك، استفادت تسعة من أقل البلدان نمواً[٧] من مشروع عن "أدلة الاستثمار وبناء قدرات أقل البلدان نمواً". ويهدف هذا المشروع، وهو مبادرة مشتركة بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية، إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفضلاً عن الأنشطة الأساسية المذكورة أعلاه، نظم الأونكتاد عدداً من الحلقات الدراسية التدريبية لفائدة أقل البلدان نمواً بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي وقضايا الاستثمار المتصلة بذلك.

(٧) إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وجمهورية تترانيا المتحدة وكمبوديا ومالي وموريتانيا وموزامبيق ونيبال.

٣٠- وتم أيضاً الاضطلاع بأنشطة هامة في عدد من أقل البلدان نمواً لتشجيع تنمية المشاريع وبناء القدرات فيما يتعلق بالتكنولوجيا. ومكّن برنامج الأونكتاد لتعزيز الروابط (الذي يولي عناية خاصة لمنظِّمات المشاريع) "هيئة المشاريع التجارية في أوغندا" ("Enterprise Uganda") من عقد تحالف مع شركة استثمارية. وتهدف هذه المساعدة المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تشمل التمويل وإقامة الروابط التجارية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة الدولية وتلبي بالتالي إحدى أهم احتياجات أقل البلدان نمواً. وجمعت "هيئة المشاريع التجارية في أوغندا"، وهي مشروع يشترك فيه برنامج الأونكتاد لتنظيم المشاريع ومبادرة تنظيم الأعمال في أفريقيا، ١,٥ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصادر أخرى منذ أن شرعت في العمل رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

الحلول التقنية لإدارة الديون (نظام إدارة الديون والتحليل المالي)

٣١- وضع الأونكتاد حلولاً فعالة ودائمة لإدارة الديون تتسم بأهمية كبيرة لأقل البلدان نمواً. ويجعل نظام إدارة الديون والتحليل المالي هذه الحلول ممكنة التطبيق عن طريق المساعدة التقنية: تركيب البرمجيات المتخصصة في إدارة الديون، بما في ذلك آخر نسخة من نظام إدارة الديون والتحليل المالي (على سبيل المثال، في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية) والتدريب الفني على استعمال هذا المنتج. وتشمل أنشطة المشروع أيضاً الصيانة ودعم النظام وإسداء المشورة فيما يتعلق بالمسائل المؤسسية والإجرائية وعقد حلقات دراسية وحلقات عمل لمسؤولي الحكومات وإيفادهم في جولات دراسية في بلدان أخرى تستعمل هذا النظام وتقديم المساعدة في مجال تحليل الديون ووضع استراتيجيات لإدارة الديون. وقد بدأ نظام إدارة الديون والتحليل المالي مشروعاً جديداً في تشاد في عام ٢٠٠١، وتم الاتفاق على مشاريع المتابعة مع حكومات كل من إثيوبيا وأنغولا وبنغلاديش وبوروندي وتوغو وجيبوتي. وتتمثل إحدى الخصائص المهمة لبرمجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي في توافقها مع برمجيات البنك الدولي (Debt Sustainability Model Plus (DSM+، وهي أداة تحليلية مصممة لمساعدة مسؤولي البلدان في صياغة استراتيجيات في مجال الديون - دمج بدائل لتخفيف عبء الديون والحصول على قروض جديدة - تحقق الفعالية من حيث التكلفة وتنسجم مع سياسات الاقتصاد الكلي الطويلة الأجل. كما أن النظام مكّن الموظفين المسؤولين عن الديون من إنشاء قواعد بيانات كاملة وحديثة وإعداد إحصاءات دقيقة ومناسبة التوقيت فيما يتعلق بالديون. ويتعاون النظام في الوقت الراهن مع ٢٨ مؤسسة، بما في ذلك وزارات المالية وإدارات التخطيط الاقتصادي والمصارف المركزية، في ٢١ بلداً من البلدان الخمسين الأقل نمواً[٨].

رابعاً - الاستنتاجات والتحديات والعبر المستخلصة في مجال السياسات

٣٢- أظهر الأونكتاد أن عدداً من أقل البلدان نمواً أحرزت تقدماً في مسعاها لتحقيق هدف النمو بنسبة ٧ في المائة كما ورد في برنامج العمل وأن بعضها فقط استطاع تقليص نسبة سكانها الذين يعيشون في فقر مدقع. وحتى

---

(٨) إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال والسودان وغينيا - بيساو ومدغشقر وموريتانيا وهايتي واليمن.

في البلدان التي انخفضت فيها نسبة الفقر المدقع، كثيراً ما انحصر التقدم المحرز في المناطق الحضرية في الوقت الذي بقيت فيه المناطق الريفية تعاني من الفقر. وقد أثار هذا الأمر مخاوف بشأن نوعية النمو في أقل البلدان نمواً. وقد خلص اجتماع لخبراء الأونكتاد مخصص لتنفيذ برنامج العمل[٩] عُقِد مؤخراً إلى أنه "في حين يعد النمو الاقتصادي بصفة عامة مهماً لتحقيق أهداف الحد من الفقر، تكتسي نوعية النمو أهمية بالغة لعملية تنمية واسعة النطاق، ولا سيما فيما يتعلق بخلق فرص العمل والحد من التفاوتات والحفاظ على البيئة الطبيعية". وبالنظر إلى قابلية معظم أقل البلدان نمواً للتأثر بالصدمات الخارجية المتكررة التي لا تستطيع استيعابها وإلى الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاداتها، فإن قدرتها على مواصلة النمو الاقتصادي محط تساؤل. ويبقى التحدي المتمثل في الحد من الفقر بالتالي هائلاً ويتطلب من أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية مواصلة جهودها.

٣٣- ويجعل الافتقار إلى معلومات إحصائية دقيقة من أقل البلدان نمواً تقييم تنفيذ برنامج العمل أمراً عسيراً. وكثيراً ما تختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة في جمع البيانات على الصعد الوطنية عن المعايير الموصى بها لأغراض التقييم. وترتبط بهذا الأمر الصعوبة المطروحة في تحديد الصلات السببية القائمة بين التدخلات في مجال السياسات وما يعقبها من تغيرات في الأداء الاجتماعي والاقتصادي: ما نسبة تلك التغيرات التي يمكن عزوها للسياسات المحلية التي تعكس الالتزامات الواردة في برنامج العمل قياساً إلى التأثيرات الخارجية؟ إن تعزيز القدرات الإحصائية لأقل البلدان نمواً أمر يعد على نطاق واسع ضرورة ملحة لإجراء أي تقييم جدي لعملية تنفيذ برنامج العمل.

٣٤- وأظهرت الدراسات التي دعم الأونكتاد إجراءها في بلدان منتقاة في سياق استعراض منتصف المدة لعملية تنفيذ برنامج العمل[١٠] وجود عبء ضخم من العمل في معظم أقل البلدان نمواً إذ تحاول الحكومات تنفيذ خطط تعاون دولية مختلفة بالموازاة مع سياساتها الوطنية في مجال التنمية. وكثيراً ما يُنظر إلى أهداف وأولويات مختلف أطر التعاون على أنها متنافسة وليست متكاملة. وخضعت أغلبية أقل البلدان نمواً لبرامج التكيف الهيكلي في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، ويتلقى عدد منها في الوقت الراهن الدعم في ضوء ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وهناك أيضاً آليات للتنسيق على الصعيد القطري، مثل إطار التقييمات القطرية المشتركة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية الخاص بأفريقيا ونخبة من أقل البلدان نمواً. وأُدركت على نطاق واسع أهمية تعزيز آليات التنسيق هذه وطنياً ودولياً.

---

(٩) عُقد اجتماع خبراء الأونكتاد المخصص تمهيداً لاستعراض منتصف المدة العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ في جنيف يومي ٢٩ و٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. واعتمد الاجتماع الذي عُقد في سياق المشروع (انظر الحاشية ١٠) موجز الرئيس الوارد في الوثيقة UNCTAD/Misc./2006/10.

(١٠) عملاً بمقرر الدورة الثانية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، قام الأونكتاد بوضع وتنفيذ مشروع بشأن "استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (INT/OT/5BP). واشترك في تمويل المشروع حكومتا النرويج والنمسا.

٣٥- ويشير موجز الأنشطة الوارد أعلاه إلى أن أقل البلدان نمواً ما زالت تستفيد من الأنشطة المتعددة الجوانب التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد. وقد دأبت البلدان المستفيدة نفسها وشركاؤها في التنمية على الإشادة بقيمة الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجالي التحليل والتعاون التقني. وكان العمل في مجال البحوث وتحليل السياسات حاسماً في تنبيه المجتمع الدولي إلى التحدي الهائل الذي يطرحه الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً وفي تبرير بذل جهود إضافية وخاصة على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة مشكلة التخلف والفقر الجماعي في هذه البلدان. ويتماشى المقترح الذي قدمته مجموعة الـ ٨ مؤخراً والقرار الذي اتخذه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاحقاً بإلغاء ديون أفقر البلدان من المؤسسات المتعددة الأطراف مع دعوة الأونكتاد منذ أمد طويل إلى إلغاء ديون أقل البلدان نمواً. وقد أبرز الأونكتاد مراراً أن حصة متزايدة من الدين الخارجي لأقل البلدان نمواً مستحق لمؤسسات متعددة الأطراف، وشدد على أهمية إدراج مسألة الديون من المؤسسات المتعددة الأطراف في مبادرات خفض الديون. وعلاوة على ذلك، يمكن اعتبار الزيادة النوعية والكمية التي حصلت مؤخراً في المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً استجابة لبعض التوصيات الرئيسية الواردة في تقارير الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً.

٣٦- لقد تمخض العمل التحليلي الذي أنجزه الأونكتاد منذ اعتماد برنامج العمل عن أربع خلاصات واستنتاجات رئيسية. أولاً، معظم أقل البلدان نمواً بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف برنامج عمل بروكسل. لذلك، ينبغي أن يراعي التعاون الدولي على سبيل الأولوية ظروف وشروط تنمية أقل البلدان نمواً. ويبدو أن مسألة "النمو غير المقرون بإيجاد فرص العمل" والهدف البالغ الأهمية المتمثل في تطوير القدرة الإنتاجية يستحق أكثر من أي وقت مضى أن يحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية من المجتمع الدولي. ويعني هذا تكثيف الجهود، وبخاصة من جانب الجهات المانحة، لإعادة التوازن لتدفقات المساعدة الموجهة لبرامج تطوير القدرة الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. ثانياً، يتعين على كل حكومة من حكومات أقل البلدان نمواً أن تحاول ترجمة الالتزامات المتفق عليها في برنامج العمل إلى تدابير ملموسة في إطار استراتيجيتها الوطنية للتنمية. ثالثاً، مشاكل التنمية التي تواجهها أقل البلدان نمواً معقدة ومتعددة الأوجه لدرجة أن حلها بشكل فعال يستلزم تضافر جهود أقل البلدان نمواً نفسها والمجتمع الدولي. رابعاً، رغم أن النمو الاقتصادي كان هاماً في أقل البلدان نمواً خلال السنوات الخمس الماضية، فإنه لا يزال هشاً لأن معظم هذه البلدان لا تزال إلى حد كبير أسيرة الظروف المناخية وتغير أسعار السلع الأساسية وولوج بضائعها المصنعة إلى الأسواق على أساس تفضيلي وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٧- وأظهرت تجربة الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً أن بناء قدرات التنمية في بلدان تعاني من ذلك القدر من الاختلالات الهيكلية أمر جد معقد. وينبغي بالتالي تناول مسألة تنمية المؤسسات والموارد البشرية في هذه البلدان من منظور بعيد المدى. وفي الوقت الذي زاد فيه الطلب على مساعدة الأونكتاد التقنية زيادة مطردة في السنوات الأخيرة، بذلت الأمانة وشركاؤها في التنمية جهودا لتلبيته. غير أن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الحاجة للمساعدة التقنية والموارد المتاحة للأمانة لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة بفعالية وسرعة ما فتئت تقوض استدامة برامج التعاون التقني وتأثيرها على المدى الطويل. ويجري تمويل تعاون الأونكتاد التقني مع أقل البلدان نمواً إلى حد كبير من موارد خارج الميزانية. ومع أن ما بذلته عدة جهات مانحة من أموال بسخاء في سبيل إنجاز أنشطة خاصة بأقل البلدان نمواً كان مشجعاً، فإن استحالة التنبؤ بحجم الموارد خارج الميزانية عادةً

ما تحد من الأثر الإنمائي للمشاريع والبرامج على الصعد الوطنية. وتحظى البرمجة المتعددة السنوات على نحو متزايد بالقبول كأفضل حل لهذه المشكلة في المستقبل.

٣٨- وتتمثل إحدى العبر المهمة الأخرى في أن المشاريع والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية كثيراً ما تتيح فرصاً قيمة لتبادل الخبرات وتبقى بصفة عامة فعالة من حيث التكلفة. غير أنها لا يمكن أن تحل محل المشاريع الوطنية عندما تتطلب مشاكل محددة على الصعيد الوطني حلولاً خاصة بالبلد. وتُعد الأنشطة الإقليمية والوطنية للتعاون التقني وبناء القدرات بالتالي متكاملة. وعلاوة على ذلك، سيعزز التعاون المتين بين المؤسسات المستفيدة والجهات المانحة والأونكتاد بوصفه الوكالة المنفذة على الدوام عملية تنفيذ مشاريع وبرامج التعاون التقني. ويعتبر الأونكتاد بصفة عامة وجود نظراء ملتزمين وأكفاء على الصعيد الوطني لديهم استعداد للاضطلاع بدور نشيط في التنفيذ الطويل الأجل للمشاريع ورغبة في اكتساب مهارات جديدة شرطاً أساسياً لنجاح التعاون التقني. كما أن فعالية التعاون بين الوكالات أمر مهم لنجاح برامج بناء القدرات. وقد كان ثمة على الدوام تعاون وثيق بين الأونكتاد ومختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وبينها وبين المنظمات الإقليمية والتجمعات دون الإقليمية والقطاع الخاص لصالح عدد من أقل البلدان نمواً.

٣٩- ومن بين الأهداف التي تكتسي أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً الأثر الإنمائي لبرامج بناء القدرات على الاقتصادات المعنية. وأقل البلدان نمواً مدعوة لمواصلة الحوار مع شركائها في التنمية والمؤسسات الدولية لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر للبرامج والمشاريع على الصعيد القطري. كما أن تجربة الأونكتاد تظهر أن الإشراك الفعال للجهات المستفيدة في تصميم البرامج وتنفيذها أمر هام لنجاح مشاريع التعاون التقني. ومن المهم أيضاً أن يكون طلب أقل البلدان نمواً للتعاون التقني قائماً على تقييم نقدي لمواطن النقص والاحتياجات المحلية؛ وستجعل هذه المسألة بالإمكان تقييم أثر البرامج فيما يتعلق بفعالية عملية التنفيذ وكذلك في ضوء أثر هذه البرامج على العوائق والمشاكل المحلية. ولهذا، ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على امتلاك زمام الأمر فيما يتعلق بالتعاون التقني. وتكتسي التقييمات المستقلة لأنشطة التنفيذ التي يضطلع بها الأونكتاد في أقل البلدان نمواً أهمية في هذا الصدد.

- - - - -